الثورة الاقتصادي
إشراف/ علي البشيري
الثلاثاء ١٢ صفر ١٤٢٦هـ الموافق ٢٢ مارس ٢٠٠٥م العدد (١٤٧٤١)
ملحق اسبوعي يصدر كل يوم ثلاثاء
Tue ,. 22 Mar 2005 .. 12/2/1426 - No ، (14741)

وزير الصناعة والتجارة لـ«الثورة الاقتصادي»

# خطوات مهمة للتعجيل بإعلان المنطقة الصناعية بالحديدة

**كتب/ علي البشيري**

■ أكد الدكتور خالد راجح شيخ وزير الصناعة والتجارة أن الوزارة بصدد اتخاذ خطوات مهمة للتعجيل بإعلان المنطقة الصناعية بالحديدة وذلك كمقدمة لإنشاء بقية المناطق الصناعية والتي حددتها الوزارة في مثلث عدن- لحج- أبين، ومحافظة حضرموت وبالتالي فتح المناطق الثلاث للاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية مشيراً إلى أنه سيتم التركيز على جذب رؤوس أموال المغتربين للاستثمار في هذه المناطق.

وأوضح في تصريح لـ«الثورة الاقتصادي» أن التنسيق جار مع المحافظات المعنية لاستكمال الترتيبات اللازمة والمقومات المطلوبة لتدشين العمل في تلك المناطق منوهاً بأن الوزارة بصدد إعداد كراسة الترويج وتحديد الأولويات بالنسبة لمبادرات الاستثمار التي ستحظى برعاية أكبر وفقاً لما تمثله من أهمية في تعزيز نسبة الاقتصاد الوطني ودورها في توفير المزيد من فرص العمل كأساس للحد من البطالة والتخفيف من الفقر.

وكان وزير الصناعة والتجارة قد قام بزيارة ميدانية للمنطقة الصناعية لمحافظة الحديدة وبحث مع المسؤولين في المحافظة ومدير مشروع تنمية المدن الساحلية وممثلي الغرف التجارية والصناعية في المحافظة القضايا المتعلقة بتدشين المنطقة وإزالة كافة العراقيل التي تحول دون ذلك باعتبارها خطوة هامة تمكن المستثمرين من التغلب على أهم الصعوبات والعراقيل التي تعترض سير تطبيق المشروع.

الجدير بالذكر أن الوزارة قد قامت بإنشاء إدارة عامة في الديوان العام تختص بالمناطق الصناعية بالإضافة إلى اعداد مشروع قانون خاص بالمناطق الصناعية يستهدف تنظيم ادارة هذه المناطق.

ومن المتوقع أن تسهم المناطق الصناعية في تعزيز أداء قطاع الصناعة التحويلية في بلادنا وفي اجتذاب الرأسمالية الأجنبية وتوفير فرص العمل وكذا في تحقيق الترابط التكاملي بين قطاع الصناعة وبقية القطاعات الانتاجية.

في افتتاح ورشة العمل الخاصة بتخطيط وإدارة مشروع الرقابة والتفتيش البحري

# صوفان: القطاع السمكي أحد الموارد الطبيعية ومصدر رئيسي للدخل والأمن الغذائي
# مجور: نسعى للترويج للاستزراع السمكي في ٣٥ موقعا

■ الثورة/ أحمد الأسد/ سبأ

أكد الأخ/ أحمد محمد صوفان نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط والتعاون الدولي أهمية القطاع السمكي باعتباره أحد الموارد الطبيعية الهامة في اليمن ومصدرا رئيسيا للدخل وللأمن الغذائي.

وقال في افتتاح ورشة العمل الخاصة بتخطيط وإدارة نشاط مشروع الرقابة والتفتيش البحري التي تنظمها وزارة الثروة السمكية بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي إن البدايات الطيبة للقطاع السمكي خلال العامين الماضيين ستسهم في تعزيز وضعيته كقطاع واعد يبشر ليس فحسب برفع امكانيات اليمن التصديرية وإنما بتشغيل القوى العاملة وتوفير جانب كبير من متطلبات المجتمع الغذائية.. معتبرا موضوع الإدارة في هذا القطاع من المواضيع الهامة من أجل ضمان الاستغلال الأمثل والمستدام لهذه الثروة.

وأشاد الأخ/ أحمد محمد صوفان بالجهود التي تبذلها وزارة الثروة السمكية من أجل تحسين وسائل العمل والانتاج في هذا القطاع وزيادة الصادرات وكذا جهود الجهات المانحة لتطوير المشاريع الخاصة بالقطاع السمكي.

من جانبه أوضح الدكتور/ علي محمد مجور وزير الثروة السمكية أن هذه الورشة تعنى بمكون هام من مكونات القطاع السمكي وهو مكون الرقابة والتفتيش البحري الذي نعول عليه كثيرا لتجاوز الصعوبات التي كانت تعترض مهامنا خلال الفترة الماضية باعتبار المشروع يساعد على الفهم للمكونات الفاعلة لعملية الرقابة والتفتيش البحري التي ينبغي أن يتسع نشاطها على طول الشريط الساحلي وتصبح أعمالها بطريقة اللامركزية منوها بأن هذه الورشة تشكل الانطلاقة الأولى في هذه الوظيفة الهامة من وظائف إدارة الموارد السمكية، والمكون الآخر هو الاهتمام بالبحوث السمكية والدراسات الخاصة في هذا القطاع.

وأشار إلى أن الوزارة تسعى إلى تأسيس مكون آخر هو رقابة الجودة للمنتجات السمكية سواء كان على الاستهلاك الداخلي أو على المصدرة إلى الخارج، وكذلك تحديد المخزونات السمكية وكذا المواسم الخاصة باصطياد أنواع الاسماك وتحديد موعد الاغلاق والفتح.

كما تطرق إلى موضوع الاستزراع السمكي نظرا لأهميته موضحا أن كثيراً من دول العالم أصبح انتاجها من الاستزراع السمكي أكثر من المصطادة من المياه البحرية وبالتالي فإن الوزارة تسعى جاهدة إلى الترويج للاستزراع السمكي على طول الشريط الساحلي حيث قمنا بالتعاون مع مركز علوم البحار بتحديد حوالي ٣٥ موقعا صالحاً للاستزراع السمكي، كما ينبغي أن نؤكد على أهمية البحوث السمكية وتكوين مراكز تربية الأحياء المائية لتصبح النواة الأولى لتأسيس هذا الاستثمار الهام.

وأكد مجور أن القطاع السمكي شهد مؤخرا إنجازات كبيرة تمثلت في زيادة الإنتاجية السمكية حيث وصلت خلال العام الماضي نحو ٧٣ ألف طن والصادرات إلى أكثر من ٥٣ دولة في العالم بقيمة ٢١٣ مليون دولار، كما ساهم القطاع في التخفيف من الفقر في المناطق الساحلية، وتوقع أن تخرج الورشة بنتائج إيجابية من شأنها إيجاد السبل الكفيلة بتعزيز الرقابة والتفتيش البحري وتعزيز مكوناته لما فيه صلاح هذا القطاع.

إلى ذلك أكد الأخ/ عبدالحافظ ناجي السمة وكيل وزارة الثروة السمكية لقطاع خدمات الإنتاج والتسويق رئيس لجنة تسيير المشروع على أهمية الورشة في تطوير وسائل الرقابة والتفتيش البحري من خلال قيام المعنيين في توحيد الرؤى لتحقيق أهداف المشروع ومنع ازدواجية التخطيط لما يكفل الاستغلال الأمثل لكافة الموارد من خلال تعزيز دور القطاع السمكي في خلق القيمة المضافة سواء من حيث مدخلات الإنتاج السمكي أو مخرجاته وبما يوفر فرص عمل جديدة، ووضع الضوابط والمعايير المناسبة لتنظيم الاصطياد بما يتناسب والكميات المسموح باصطيادها سنويا من المخزون السمكي ومراعاة ذلك على الموارد التي تعرضت مخازينها للاستنزاف الجائر في المواسم الماضية.

كما تطرقت كلمات كل من السيد/ فولف جانج ممثل الشركة الاستشارية الألمانية ((GOPA المتعاقدة على تنفيذ المشروع والدكتور/ رالف درايبر الممثل المقيم للاتحاد الأوروبي عن الجهة الممولة للمشروع إلى أهداف المشروع التي سيتم مناقشتها خلال فترة تداول النقاش لورشة العمل حول كيفية إدارة نشاط المشروع على الواقع العملي بهدف استغلال الثروة السمكية على طول السواحل اليمنية وذلك من خلال وجود عدد كبير من المختصين والباحثين في القطاع السمكي بهدف تفعيل دور الرقابة والتفتيش البحري وفق المعايير الحديثة وغيرها من المواضيع الهامة في مجال الجودة في الإنتاج.

وأشارت الكلمات إلى أن المفوضية الأوروبية قدمت منذ عام ١٩٩٩م لليمن نحو ١٧ مليون يورو لدعم مشروع الرقابة فيما ستقدم خلال العامين المقبلين ٥,٥ مليون يورو لدعم هذا المشروع.

والجدير بالذكر أن هناك كوادر يمنية تشارك في المشروع عن طريق مركز ستكس للخدمات الاستشارية وستناقش الورشة على مدى ثلاثة أيام عددا من أوراق العمل التي تتطرق إلى سياسات الحكومة تجاه قطاع الأسماك والصعوبات التي يواجهها هذا القطاع.

تصوير/ عادل حويس

خلال لقائه بالكحلاني ومطير

# الوفد الاقتصادي الألماني يبدي رغبته في الاستثمار في القطاعات الواعدة

**كتب/ أحمد الطيار**

أكد الأخ أحمد محمد الكحلاني وزير الدولة أمين العاصمة على الأهمية التي تحتلها العلاقات الاقتصادية بين اليمن وألمانيا في تمتين أواصر الصداقة بين الشعبين الصديقين باعتبارها مفتاحا لقيام تعاون مشترك في كافة المجالات التجارية والاستثمارية.

وأشار الأخ الوزير أثناء لقائه أمس بالوفد الاقتصادي للجمعية العربية الألمانية الذي يزور بلادنا حاليا برئاسة السيد هارالدبك أمين عام الجمعية إلى أن الحكومة اليمنية ترحب بقيام المشاريع الاستثمارية لرجال الأعمال الألمان في أي رقعة في اليمن وفي شتى المجالات.

وستحظى هذه المشاريع بالدعم والرعاية والاهتمام من كافة أجهزة الدولة.

من جانبهم عرض الوفد الألماني تخصصات الشركات التي يمثلونها مبدين اعجابهم بالإمكانيات المتاحة للاستثمار والخصوصية التي تميز اليمن عن غيرها من البلدان.

وأكد الوفد بانه حريص على معرفة الفرص المتاحة لإقامة مشاريع استثمارية في مجالات الطرق والبنى التحتية والصناعية باعتبارها قطاعات واعدة في اليمن.

إلى ذلك بحث الوفد الاقتصادي الألماني مع الأخ عبدالكريم مطير رئيس الهيئة العامة للاستثمار المجالات والجوانب الاستثمارية المتنوعة في اليمن والممكن أن يسهم القطاع الخاص الألماني وشركاته بالاستثمار فيها.

وفي تصريح لـ"الثورة الاقتصادي" أكد الأخ مطير أن كافة الأراضي اليمنية متاحة لإقامة مشاريع استثمارية ألمانية في كافة المجالات وأن الجهات الرسمية ستقدم لها كافة التسهيلات والامتيازات التي نص عليها قانون الاستثمار.

مضيفا ان الوفد الألماني قد اطلع على أعمال الهيئة العامة للاستثمار وإجراءاتها لخدمة الاستثمار باعتبارها نافذة واحدة تسهل للمستثمرين خطوات التنفيذ للمشروعات المقترحة.

وأضاف الأخ مطير أن القانون رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٢م قد أعطى لكافة المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب نفس الحقوق والواجبات ولذلك فالمستثمرون الألمان تتاح لهم كافة الفرص في مختلف القطاعات التي شملها القانون دون استثناء الإنتاجية والخدمية. مؤكدا أن العلاقة اليمنية الألمانية علاقة حميمة تؤكدها الزيارات المتبادلة للقيادتين السياسيتين في البلدين الصديقين. ولذلك فإن بلادنا تعلق آمالاً كبيرة على الاستثمارات الألمانية خاصة وأن العلاقات الاقتصادية والتجارية في زيادة مستمرة.

كما أن زيارات رجال الأعمال الألمان المتكررة لليمن تؤكد رغبتهم بالاستثمار في بلادنا.

من جانبهم أبدى الوفد الألماني إعجابه بالامتيازات والحوافز التي يقدمها القانون اليمني للمستثمرين، مؤكدين انهم لمسوا اهتماما من المسئولين، بجذب الاستثمارات وقيام مشاريع مشتركة تحقق مصلحة الشعبين الصديقين.

كما أبدوا رغبتهم بالتعرف على بعض المشاريع الاستثمارية في المحافظات بما فيها المشاريع السياحية التي سيكون لها مستقبل زاهر.

تصوير/ ناجي السماوي

# إدارة وتقييم المشروعات السمكية في دورة تدريبية

**كتب/ منصور شايع**

ينظم الاتحاد التعاوني السمكي خلال الايام القليلة القادمة دورة تدريبية في مجال ادارة وتقييم المشروعات.. واوضح الاخ/ محمد عوض سعيد مدير دائرة الشئون المالية والادارية بالاتحاد أن هذه الدورة تاتي في إطار مشروع البناء المؤسسي للاتحاد بهدف رفع كفاءة كوادره في المركز الرئيسي والفروع في المحافظات وكذا الجمعيات السمكية. بدعم من قبل الصندوق الاجتماعي للتنمية.. مشيرا الى ان هذه الدورة تاتي ضمن سلسلة دورات تدريبية وورش عمل سيقيمها لتطوير مهارات منتسبي الاتحاد كونه حديث الانشاء وبحاجة الى بناء مؤسسي يستطيع القيام بمهامه على أكمل وجه في خدمة الصيادين التقليديين والجمعية التعاونية السمكية وهذه الدورات تشمل الى جانب دورة إدارة وتقييم المشروعات دورة في مجال التخطيط والاحتياجات وفي الجانب المالي والاداري.

واضاف انه في اطار التعاون الفني بين الاتحاد ومنظمة الاغذية والزراعة «الفاو» من اجل تنمية مجال الصيد التقليدي وتطوير العمل التعاوني السمكي واعمال الجمعيات ماليا واداريا ستقام عدة دورات تدريبية في عدد من الانشطة على مستوى المركز الرئيسي والفروع بالمحافظات مؤكدا ان الصيد التقليدي يعتبر الاساس في عملية الاصطياد بشكل عام في اليمن حيث بلغت نسبة مساهمته في اجمالي انتاج الاسماك العام الماضي حوالي ٩٤٪ من حجم الانتاج.